

## الْفَاعِلُ

لا تدرك إذا شرطت مع الفعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهَهُ » « نِعْمَ الْفَتَى » (١)  
 لما فَرَّغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعل التام  
 من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبه — وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي  
 يلي هذا الباب .

أوشبهه لنفس

فَأَمَّا الْفَاعِلُ فَهُوَ : الاسمُ ، المسند إليه فعلٌ ، على طريقة فَعَلْ ، أو شِبْهَهُ ، وحكمه  
 الرَّفْعُ (٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل به ، نحو :  
 « بَعِجْنِي أَنْ تَقُومَ » أي : قِيَامُكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذي ، اسم موصول : خبر المبتدأ ، كرفوعي ، جار  
 ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، أتى زيد ، فعل وفاعل ، ومرفوعي مضاف ،  
 وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه ، منيراً ، حال ، وهو اسم  
 فاعل ، ووجهه ، وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه ، نعم الفتى ،  
 فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم  
 خرق الثوب المسار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأختل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ  
 وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيَبْطِنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا  
 إِلَى الشَّرْمِيِّ مِنْ وَادِي الْمَتَسِّ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا  
 وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحُلِيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا  
 وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانَ وَبَوْمُ =

نخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »  
 أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيد قامَ » أو ما هو في قوة الجملة ، نحو :  
 « زَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامُهُ » أو « زَيْدٌ قَائِمٌ » أى : هو .  
 وخرج بقولنا « على طريقة فَعَلٍ » ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ ، وهو  
 النائب عن الفاعل ، نحو : « ضَرِبَ زَيْدٌ » .

= وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، وتعرض هناك للكلام عليها  
 مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،  
 والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى ، وهم لا يعملون ذلك قياساً ، ولا يطردونه  
 في كلامهم ، ولا يستيحيونه في حال السعة والتسكن من القول .  
 وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : ( ولولا دفع الله  
 الناس ) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل امرأته  
 الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :  
 الأول واجب ، وذلك في أفعل الذى على صورة فعل الأمر في باب التعجب ، نحو قوله  
 تعالى : ( أسمع بهم وأبصر ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنَ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ  
 الثَّانِي كَثِيرٌ غَالِبٌ ، وهو في فاعل « كفى » ، نحو قوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) ومن القليل  
 في فاعل كفى بمجرد من الباء ، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحي :

عُصْبَةٌ وَدَعَّعٌ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » ، وهو قوله « الشيب » ، غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :  
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
 فالباء في « بما » زائدة ، وما : موصول اسمي فاعل يأتي ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .  
 وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :  
 ( ما جاءنا من بشير ) والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدرة على الرجوع ، فاحفظ ذلك كله ،

(١٧) والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أقامُ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » وَالصُّدْرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ صَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيَّأَتِ الْعَيْقُ » والظرفُ والجارُ والمجرورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَةٌ » وَأفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فَأَبُوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كرفوعى أتى - إلخ » .

الظاهر  
↑

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبهه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثاليين : أحدهما مرفوع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أتى زيد » والثاني مرفوع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نَعِمَ الْقَتَى » ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « منيراً وَجْهَهُ » .

\*\*\*

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَرَهُ (١)

(١) « وبعده ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعده مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه » فاعل ، مبتدأ مؤخر « فإن ، شرطية « ظهر ، فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب ، مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر ضمير ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذى ذكره =

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدَانُ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ، وَقَامَ زَيْدٌ» وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «الزَّيْدَانُ قَامَ»، وَلَا «زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ»، وَلَا «زَيْدٌ قَامَ» عَلَى أَنْ يَكُونَ «زَيْدٌ» فَاعِلاً مُقَدِّمًا، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ، وَالتَّقْدِيرُ «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلَامَهُ (١).

== الشارح بقوله: «حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — لِمَخِّ» وَثَانِي الْحَكَمِينَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: «وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ — لِمَخِّ، إِلَى أَنْ الْفِعْلُ وَشِبْهُهُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَرْفُوعٍ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودًا، بَلْ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ سَنَذَكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ (اقْرَأُ الْهَامِشَةَ ١ ص ٧٨)» .

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباد:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيداً

في رواية من روى «مشيها» مرفوعاً، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله — وهو وثيداً الآتي — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووثيداً: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فسكنا لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ =

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو :  
 « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »  
 وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتي  
 بِالْفِ وَوَاوٍ فِي الْفِعْلِ ، وَيَكُونَانِ هَا الْفَاعِلَيْنِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَبَعْدَ  
 فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فَإِنْ ظَهَرَ — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ (١) ،  
 فَإِنْ ظَهَرَ فَلَا إِضْمَارَ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَهُوَ ضَمِيرٌ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ  
 قَامَ » أَي : هُوَ .

\*\*\*

== ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم  
 يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز  
 إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة  
 وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير  
 المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ،  
 إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « و زيداً » حال من فاعل  
 فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في عمل رفع  
 خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا  
 العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

= \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ \* =

(الثاني) الفعل المبني للجهول ، في نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفي نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبَتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشَّهْدَا» (١)  
وَقَدْ يُقَالُ: سَمِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ (٢)

مَذْهَبُ جَهْوَرِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنِي ، أَوْ مَجْمُوعٍ - وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلْمَانِ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى مَفْرَدٍ ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، كَمَا تَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثالث) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلَّهِ دَرٌّ أَوْ شَرُّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفِيلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكشوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثير ما ، بناء على ما ذهب

إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتهك » مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة

« أسندا » أسند : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى الفعل ، والآلف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة

« إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلقن بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز

الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور

المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقييد يقال ، فعل مضارع مبني للجهول « سعدنا وسعدوا »

قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ

« للظاهر » بعد ، متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في

محل نصب حال .